A41-WP/586
P/28
16/9/22
(Information paper)
Arabic only

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الحادية والأربعون

الجلسة العامة

البند رقم ٨ من جدول الأعمال: كلمات وفود الدول الأعضاء

كلمة المملكة المغربية

(مقدَّمة من المملكة المغربية)

وزارة النقل واللوجيستيك

بيان المملكة المغربية
السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك
الدورة ٤١ للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي
(مونتريال ٢٧ شتنبر – ٧ أكتوبر ٢٠٢٢)

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس الجمعية العمومية
السيد رئيس المجلس
السيد الأمين العام
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود
أيها السيدات والسادة

انه لمن دواعي سروري أن أشارك معكم اليوم في اشغال الدورة ٤١ للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، التي تأتي في سياق يعرف فيه الطيران المدني مجموعة من التحديات والرهانات على المستوى الدولي، يحتاج معه مختلف الفاعلين في القطاع لتكثيف الجهود الجماعية من أجل تعزيز منظومة الطيران والرفع من قدرته على الصمود أمام الأزمات في ظل التحديات غير المسبوقة التي واجهها ولازال يواجهها النقل الجوي على المستوى العالمي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص شكري وتقديري للقائمين على تنظيم هذه الدورة خصوصا لمنظمة الطيران المدني الدولي بجميع أجهزتها وأهدي أصدق تحياتي للمشاركين في اجتماعات الجمعية، التي تندرج في إطار المساعي الحثيثة التي تبدلها دول العالم من أجل المضي قدما بهذا القطاع.

أيها السيدات والسادة،

يشكل الطيران المدني عنصرا أساسيا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لجميع البلدان ويحظى باهتمام خاص في التوجهات الحكومية إذ يعتبر رافعة أساسية لتنمية السياحة وفك العزلة عن مختلف جهات العالم وإنعاش المبادلات السوسيو اقتصادية. إلا أنه، و كما تعلمون، فقد كان قطاع الطيران واحدا من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تكبدت خسائر فادحة جراء انتشار وباء كوفيد-١٩، وذلك نتيجة شلل حركة الطيران وإغلاق العديد من المطارات المحلية والدولية، وتعد الأزمة التي تعرض لها قطاع النقل الجوي إثر جائحة كوفيد-١٩ أسوء ما واجهه قطاع الطيران في تاريخه.

في هذا الصدد، وتفعيلا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ، فقد تبنت المملكة المغربية سياسة استباقية وفعالة مكنت من تجاوز هذه الأزمة والحد من تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أقر المغرب مجموعة من الإجراءات والقرارات التي هدفت منذ البداية إلى الحفاظ على استقرار الوضعية الوبائية بالمغرب واحتواء تبعاتها السلبية.

وقد أحدث في إطار آلية تعزيز تشارك المخاطر" الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا"، بمساهمة من مختلف الهيئات الخاصة والعمومية و عموم المواطنين ، كما تم إنشاء لجنة مراقبة اقتصادية، مسؤولة من جهة عن مراقبة تطور الوضع الاقتصادي عن كثب ومن جهة أخرى عن تحديد التدابير المناسبة لدعم القطاعات التي تأثرت بشدة، بما في ذلك قطاع النقل الجوي.

وفي هذا الإطار، سهرت سلطة الطيران المدني بالمغرب، بالتنسيق الوثيق مع مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات الشريكة، على اتخاذ التدابير والإجراءات التي تستهدف الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد عن طريق النقل الجوي وحماية صحة الركاب والعاملين بالقطاع وضمان استمرارية الرحلات، ولا سيما الخاصة بنقل البضائع والمعدات الصحية والأدوية والمنتجات الغذائية الضرورية، مع الأخذ بالاعتبار توجيهات وإرشادات المنظمات الدولية، ولا سيما تلك الصادرة عن فريق العمل التابع لمجلس منظمة الطيران المدني الدولي والمعني بإعادة تشغيل وإنعاش قطاع الطيران (CART).

كما تم نهج مقاربة تدريجية لاستئناف النشاط الجوي ببلادنا من أجل مواكبة الجهود الرامية إلى إنعاش قطاع النقل الجوي نتيجة تحسن الوضعية الوبائية على المستويين الدولي والوطني، إضافة إلى تعزيز المرونة الضرورية لضمان استمرارية نشاط الطيران مع مراعاة الاحترام التام للتدابير الصحية والاحترازية المرتبطة بالأزمة الوبائية.

وبذلك فقد سجلت الحركة الجوية انتعاشا تدريجيا سنة ٢٠٢١ حيث عرف عدد المسافرين نسبة استرجاع تقدر ب ٣٩% مقارنة بسنة ٢٠١٩، كما سجلت مطارات المملكة نسبة استرجاع تقدر ب٦٤% خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٢ مقارنة بسنة ٢٠١٩، في حين فاقت هذه النسبة ١٠٠% ببعض مطارات المملكة وبلغت ٩٤% خلال شهري يونيو ويوليوز ٢٠٢٢ مقارنة بنفس الفترة سنة ٢٠١٩.

أيها السيدات والسادة،

يجدر التذكير أن المملكة المغربية عرفت خلال العقود الأخيرة نهضة تنموية غير مسبوقة بفضل الأوراش والمشاريع المهيكلة التي تم إنجازها لتعزيز الدينامية التنموية للمملكة والنهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بالبلاد إلى مستوى الدول المتقدمة ذات القدرة التنافسية العالية على الساحة العالمية.

هذه النهضة التنموية، تعززت بالخيارات الاستراتيجية الحكيمة التي تبناها المغرب حيث كان من الدول الأولى التي نهجت سياسة تحرير قطاع النقل الجوي حيث أصبح المغرب بوابة للعديد من بلدان العالم لولوج الأسواق العالمية وخاصة منها الإفريقية ووجهة للاستثمار في جميع القطاعات ومن بينها صناعة الطيران.

ولتحقيق الهدف المنشود وإنجاح سياسة التحرير، عملت المملكة المغربية على متابعة انفتاح القطاع من خلال إبرام اتفاقيات أكثر تحررا إلى جانب اتفاق الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما انضم المغرب لقرار ياموسوكرو المتعلق بتحرير سوق النقل الجوي في إفريقيا وإنشاء سوق موحد بين البلدان الافريقية وذلك بهدف تحقيق ازدهار في حركة النقل الجوي بالقارة يكون في خدمة اقتصاد مواطني إفريقيا والعالم. وكل هذا مكن من تحسين الربط الجوي خاصةعبر قطب الدار البيضاء، إضافة إلى تعزيز الخطوط الجوية المباشرة للوجهات السياحية للمملكة مع المطارات الأجنبية، والاستفادة من القدرات الجوية لمختلف الشركاء واستقطاب شركات النقل الى المجال الجوي الوطني وولوج مختلف الأسواق.

وقد تم مواكبة هذه السياسة بحزمة من الاصلاحات على مستوى المنظومة القانونية والتنظيمية بما ينسجم مع القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال الطيران المدني، بالإضافة إلى تطوير الكفاءات البشرية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين خدمات المناولة الارضية والاستجابة لمتطلبات الأمن والسلامة.

جدير بالذكر أن البنية التحتية للمطارات بالمملكة المغربية عرفت تطورا ملموسا حيث تم توسيع عدة مطارات وتجهيزها بأحدث أجهزة الملاحة الجوية والاتصالات، وتم إنشاء مدرجات ومطارات جديدة، حيث تتوفر المملكة المغربية على ٢٦ مطارا، من بينها 19 مطارا دوليا، موزعة على عموم التراب الوطني، تلبي كل المواصفات التقنية وتستجيب لكل المعايير الدولية لتأمين خدمات من الجودة العالية لاستقبال الطائرات، بطاقة استيعابية إجمالية تبلغ حوالي ٤٠ مليون مسافر.

وقد عمل المغرب على تأهيل منظومة الطيران المدني بتحديث وتطوير نظام الملاحة الجوية، حيث يقوم بصفة مستمرة بتوفير التجهيزات لتغطية المجال الجوي المغربي سواء فيما يخص أجهزة المساعدة على الملاحة الجوية أو ما يتعلق بتجهيزات المواصلات اللاسلكية وهذا ما مكن من مكننة كل العمليات المتعلقة بمراقبة المجال الجوي حيث يتوفر المغرب على تغطية شاملة بشبكة الرادار

قابل للاندماج في الأنظمة المستقبلية العالمية للملاحة الجوية (CNS/ATM) ، كما تم تشغيل المركز الوطني الجديد للمراقبة الجهوية لسلامة الملاحة الجوية بأكاديربالإضافة لمركز الدار البيضاء ، وهو ما مكن من تفعيل لامركزية المراقبة الجوية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي فيما يخص حركة الطائرات التي تعبر الأجواء المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أنوه بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه التنسيق والتعاون والرقمنة في تعزيز مرونة النقل الجوي، الذي برهن عن نضجه وقدرته الكبيرة على التأقلم مع مختلف المخاطر وخصوصا مع ما تقتضيه المرحلة من استعداد لمواجهة التحديات المستقبلية الأخرى للنقل الجوي العالمي، والتي نذكر منها على وجه الخصوص الحد من أثر الطيران المدني على التغيرات المناخية و مواكبة التطورات التكنولوجية المستقبلية و محاربة التهديدات الموجهة للنقل الجوي عبر الشبكات المعلوماتية، و ذلك بالنجاعة المطلوبة و في انسجام تام مع القوانين والتوصيات الدولية.

كما أن المملكة تدعم مختلف الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والتخفيف من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، خاصة المبادرات الرامية إلى اعتماد هدف طموح طويل الأمد للحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناجمة عن الطيران في إطار انتقال الطيران الدولي نحو الحياد المناخي بحلول ٢٠٥٠.

وقد انخرط المغرب في مختلف الفعاليات المتعلقة بالتدابير القائمة على آليات السوق التي تهدف إلى تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناجمة عن الطيران المدني الدولي (برنامج "CORSIA")، وذلك تماشيا مع مقتضيات منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو).

وللإشارة فقد ترأس المغرب أشغال قمة المنتدى الدولي للنقل (FIT) المنعقد في ماي ٢٠٢٢ بلايبزيغ بألمانيا تحت شعار "النقل من أجل مجتمعات متكاملة"، و الذي ضم وفودا من نحو ٨٠ بلدا وذلك في اطار دعمه لمختلف الفعاليات الهادفة لتنمية مستدامة للنقل، حيث يعد المغرب أول بلد عربي وإفريقي ينضم إلى المنتدى الدولي للنقل في سنة ٢٠١٥، وتعهد له رئاسة المنتدى برسم ولاية ٢٠٢٢-٢٠٢١، في ضوء الجهود و المشاريع المنفذة من طرف المملكة في مجال النقل واعتبارا لموقعها الجيوستراتيجي، إن على المستوى الإقليمي أو القاري.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيداتي سادتي، أن أؤكد لكم على حرص المملكة المغربية على تعزيز التعاون بين دول العالم ودعمها لمبادرات منظمات وهيئات الطيران المدني إقليميا ودوليا والتي تهدف للارتقاء بمستويات السلامة الجوية وأمن الطيران المدني الدولي، كما تلتزم المملكة بمواكبة المجهودات المبذولة من طرف منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) وخاصة في إطار برنامج الايكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية وأمن الطيران وفقا لنهج الرصد المستمر من أجل ضمان نقل جوي آمن وفعال وتنافسي ومستدام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

— انتهى —